ان المرجحات يمتنع تسلسلها كما تقدم ثم زادوا بعد هذا قطع الدور وكذلك ابن سينا
لم يذكر في برهانه ان الممكن لا يوجد من نفسه فلا بد ان يوجد بغيره فقال الرازي
لا يلزم من صحة قولنا ليس الممكن موجودا من ذاته صحة قولنا انه موجود من
غيره لان بين القسمين واسطة وهي ان لا يكون وجوده من شيء اصلا لا من
ذاته ولا من غيره واذا كان كذلك لم يتم البرهان الا بذكر هذا القسم وابطاله اما
بالدعوى الضرورية في فساده او بذكر البرهان على فساده قال وهو لم يفعل شيئا
من ذلك فيقال له كون وجود الشيء لا من نفسه ولا من غيره هو مما يعلم فساده
بالضرورة والامور المعلومة الفساد بالضرورة لا يجب على كل مستدل تقديرها
ونفيها فان هذا لا غاية لها له وانما يذكر الانسان من ذلك ما قد قيل او خطر بالبال
فاما الذهن الصحيح الذي يعلم بالضرورة فساد مثل هذا التقدير فهو لا يورده على
نفسه ولا يورده على غيره وانما يقع الايراد عند الشك والاشتباه فان قدر من
الناس من يشك في هذا احتاج مثل هذا الى البيان وقد قلنا ان الاسولة السوفسطائية
ليس لها حد محدود ولا عدد معدود وهذا نظير قول القائل ان المحدث الذي كان بعد
ان لم يكن فلم يحدث نفسه وهذا كله من العلوم البديهية الضرورية الفطرية التي
هي من ابين الامور عند العقلاء ولو احتاج المستدل ان يذكر من الاسولة ما يخطر ببال
كل احد وان كان فساده معلوما بالضرورة لقال الممكن اذا لم يوجد بنفسه فاما ان
يوجد بموجد او بغير موجد واذا وجد بموجد فذلك الموجد اما ان يوجده وهو
معدوم او يوجده وهو موجود ثم يريد ان يبطل الثاني بان الموجد لا يوجد و
هو معدوم كما فعل ذلك طائفة من اهل الكلام واذا اراد ان يبطل ذلك قال
المعدوم لا يكون موجبا لان العدم لا يتميز فيه شيء عن شيء والموجد لا بد ان
يتميز عن غيره واذا قيل المعدوم يتميز فيه شيء عن شيء على قول من يقول المعدوم
شيء يبين ان المعدوم ليس بشيء فيكون اثبات وجود الصانع موقوفا على ابطال

قول

قول هولاء كما فعل ذلك طائفة من اهل الكلام ومن المعلوم ان ابطال
هذا ادق من ابطال كون الشيء الذي لا يكون وجوده من نفسه يكون موجودا
لا بنفسه ولا بغيره اذ كان من العلوم البين لكل احد ان ما لم يوجد بنفسه
فلا بد ان يكون وجوده بغيره واما تقدير موجود لم يوجد بنفسه ولا بغيره
فهو ممتنع فانه لا معنى يكون موجودا بنفسه الا ان نفسه احدثته اذ كان هذا
معلوم الامتناع بل يعني انه لا يحتاج في وجوده الى غيره بل وجوده واجب بنفسه
فهو موجود ازلا وابدا فظهور صحة هذا الكلام وبطلان نقيضه ابين من
ما يستدل به عليه بل يمكن هنا ايراد اسولة اخرى يطول بها الكلام وقال
الرازي ايضا قد كان من الواجب على ابن سينا ان يتكلم قبل هذا الفصل في بيان
ان سبب المؤثر لا يكون مقارنا ما عليه تقدما زمانيا فانه لو جاز ذلك لما
امتنع اسناد كل ممكن الى اخر قبله لا الى اول وذلك عنده غير ممتنع فكيف يمكن
ابطاله لاثبات واجب الوجود واما اذا قامت الدلالة على ان السبب لا بد من
وجوده مع المسبب فحينئذ لو حصل التسلسل لكانت تلك الاسباب و
المسببات باسرها حاضرة معا وذلك عنده محال والبرهان الذي ذكره في
ابطال التسلسل ايضا مختص بهذه الصورة فكان الاولى تقديم الكلام
في هذه المسالة لكن لما كان في عزمه ان يذكره في موضع اخر وهو النمط
الخامس من هذا الكتاب لا جرم تساهل فيه ها هنا قلت مثل هذا الكلام
هو الذي اوجب ان يدخل هذا القسم من ادخله في هذا الدليل كالامدي
وغيره ولا حاجة اليه بل ما ذكره ابن سينا كاف والدليل الذي ذكره على ابطال
التسلسل في العلل يوجب ابطال التسلسل في العلل علل متسلسلة سواء
قدرت مجتمعة او لا كما قد تبين من كلامه وهو لا يجوز عللا متسلسلة لا معا
قبره ولا غير متعاقبة وانما يجوز حوادث متسلسلة وتلك عنده شروط لحدوث